إشكالية تقدّم البلدان المتخلفة موضوعات للنقاش

سلامه كيله(*)

لنبدأ أولاً بالسؤال عن معنى التقدم الذي نقصده، وثانياً السؤال حول الأسباب التي تفرض الحديث عن إشكالية في تقدم البلدان المتخلفة؟

نقصد بالتقدم، انتقال قوى الانتاج وعلاقات الانتاج من حالة إلى أخرى، تعبّر عن مرحلة متقدمة عن سابقتها. هنا نؤكد على الطابع الشمولي للتقدم، بحيث يشتمل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية من جهة، والبنية الأيديولوجية ـ السياسية الموافقة لها، التي تعني ضمناً مستوى حضارياً معيناً (يشتمل الوعي العام في المجتمع، النتاج الفكري والأدبي والفني، وطابع العلاقات بين البشر) من جهة أخرى. لكن مع ملاحظة أن الطابع الشمولي هذا يرتكز على أساس يفضي إلى التقدم في الجوانب الأخرى. وهذا الأساس هو المحدد، وهو المقرر، وهو «حجر الزاوية» في عملية التقدم.

وحين نبحث في العصر الراهن. نبحث أصلاً في التقدم الصناعي الذي تحقق في أوروبا (ثم امريكا واليابان) والذي أفضى إلى تشكُّل مفاهيم وأفكار وقيم جديدة، هي من حيث تعبيرها عن التحرر الإنساني، متقدمة عن كل المفاهيم والأفكار والقيم التي سادت كل العصور السابقة. وهذا التقدم هو الذي يجعلنا نتحدث عن اشكاليةٍ في تقدم البلدان المتخلفة، تلك البلدان التي لم تدخل العصر الصناعي بعد، والتي يشوب دخولها مشكلات كبيرة.

كيف يمكن أن نوضح هذه المسألة؟

- 1 -

إن تقدم أوروبا منذ القرن السادس عشر، وتطور الصناعة فيها ـ على وجه التحديد ـ أوجد مرحلة جديدة في التطور العالمي، حيث جرى الانتقال من نمط إلى نمط، من «النمط الزراعي» الذي سار في مراحل الرق والإقطاع، إلى «النمط الصناعي» حيث يجري انتاج وسائل الانتاج المعقدة، أي جرى الانتقال من شكل بسيط لوسائل الانتاج (عمل

(*) كاتب وباحث من القطر العربي السوري.

الانسان في الأرض) إلى نمط مركّب (عمل الإنسان من أجل انتاج الأداة التي تنتج السلع، والأداة التي تنتج هذه الأداة، أي انتاج وسائل الانتاج). وفي هذه اللحظة أصبح «النمط الزراعي» متخلفاً، وتبعت الزراعة للصناعة. إنها مرحلة جديدة من تحكّم الإنسان بالطبيعة، عكست انتقالاً نوعياً في علاقات الانتاج، وحددت مصير التطور العالمي.

لقد أصبحت أوروبا رأسمالية، حينما غدت الصناعة هي وسيلة الانتاج المسيطرة، وأعادت تأسيس الأيديولوجيا، والنظام السياسي بما يوافقها، لهذا فرضت العقلانية حسم المعركة مع الأيديولوجيا الدينية، بحيث جرى فصل الدين كعبادات عن الفكر والسياسة التي خضعت لآلية عمل العقل وحده، دون وجود أفكار مطلقة مسبقة، تهيمن عليه، وبالتالي تحدد الفكر والسياسة معاً. كما جرى تأسيس المجتمع المدني، الذي يعني فصل الدين عن الدولة، اطلاق حرية الأحزاب، والديمقراطية. وغدت هذه أيضاً محددة التطور العالمي، بحيث يكون من غير الممكن تجاهلها، أو رفضها.

ولا شك في أن هذه انتقالة كبيرة في التطور البشري، كان نشوء الصناعة هو «حجر الزاوية» فيها، لكن ما دامت هذه الانتقالة قد غدت محددة التطور العالمي، كيف صاغت هذا التطور؟ كيف رسمت العالم؟

لِمَ لم تتقدم كل الأمم في نفس الطريق، بل تقدمت أمم قليلة، وهذه واقعة واضحة، رغم أن أسبابها لم تحدد بدقة بعد. فقد عملت على السيطرة على الأمم المتأخرة، وتكييفها بما يحقق مصلحة البرجوازية الاوروبية التي حافظت على بُناها القديمة (الاقتصاد، الطبقات، الأيديولوجيا) وأجرت من التحوّلات ما يناسب سيطرتها ومصالحها. ولقد تحقق ذلك، أولاً، في الدور الذي تحدد لكبار ملّاك الأرض (الاقطاع)، حيث غدت الأرض ـ من جديد ـ وسيلة انتاج لـ «السلع» على شكل مواد أولية، تحتاجها المراكز الرأسمالية. ثم تحقق، ثانياً، في نهب المواد الأولية (النفط، . . .) وتأسيس بنية قائمة على أساس استهلاكي، حيث تكون الحدود القومية سوقاً للسلع الرأسمالية.

ورغم أن تطوراً قد تحقق طيلة قرن من السيطرة الاستعمارية، سواء من خلال تطور حاجات الرأسمالية في المركز، أو على الضد منها، إلا أن هذا التطور اقتصر على «مظاهر الرأسمالية»، دون جوهرها، ونقصد **الصناعة**، لذا لم تتشكل دورة اقتصادية محلية، تقوم على أساس انتاج/ استهلاك، بل حلّ المركز الامبريالي محل البنية الانتاجية المحلية، ليصبح قانون المركز والأطراف هي المستهلكة، ولهذا ظلت هذه الأمم متخلفة، رغم أنها تستهلك منتجات أرقى الصناعات، لكنها غدت تابعة أيضاً.

هنا تبرز الاشكالية في الحاجة إلى تأسيس قوى انتاج وطنية، تقيم الدورة الاقتصادية (انتاج/ استهلاك) المناسبة للأمة، وبما يسمح لها بإقامة علاقات متكافئة مع الخارج. وإذا كانت الأرض في السابق هي وسيلة الانتاج التي تقيم الدورة الاقتصادية هذه، فقد أدى انحطاط الزراعة، ومن ثم تقدم الرأسمالية الاوروبية إلى عجزها عن أن تلعب هذا الدور، حيث أصبحت ملحقة بالنمط الجديد، وأي حديث عن قدرتها، لا يعدو أن يكون أوهاماً رجعية، هدفها محاربة التقدم، لكن نتيجتها هي انتشار الجوع والفقر. لقد أصبحت الصناعة هي أساس علاقات الانتاج في المرحلة الحاضرة، وبالتالي أساس التقدم، ويصبح امتلاكها مرتبطاً بالاستقلال عن النظام الامبريالي العالمي. الاستقلال الذي يعني تحقيق التطور الاقتصادي الذي يجعل الوطن العربي قادراً على أن يؤسس بنية اقتصادية اجتماعية مستقلة، من خلال انتاجه لحاجاته الأساسية، وهذا يعني ـ في

المقدمة ـ تحقيق التطور الصناعي، هذا التطور الذي يحقق تراكماً رأسمالياً محلياً، ويؤسس لاستمرار التطور/ التقدم، الذاتي، مع تأكيد الحاجة إلى إقامة علاقات اقتصادية عالمية، لكنها يجب أن تصب في خدمة تحقيق التراكم الرأسمالي المحلي.

بمعنى أن علاقة انتاج/ استهلاك، التي تعني «التمحور على الذات»، وتأسيس بنية اقتصادية اجتماعية مستقلة وقومية تفترض مسبقاً، ونتيجة نمط العلاقات التي يفرضها النظام الامبريالي العالمي، في مجال الاقتصاد (وبالتالي في مجال السياسة)، تفترض «فك الارتباط» بهذا النظام، والاستقلال عنه، أي أن تحقيق التطور الصناعي لا يتحقق سوى على الضد من الامبريالية وفي الصراع معها.

لكن كيف يتحقق ذلك؟

هل تستطيع البرجوازية المحلية تحقيقه؟

- 2 -

لقد تشكلت برجوازية عربية، ولقد تشكلت من أهم كبار ملاّك الأرض، كما أصبحت العلاقات الرأسمالية هي السائدة في الوطن العربي، لكن ما هي سمات هذه البرجوازية؟ كيف تتعايش مع «بقايا القرون الوسطى»؟ ما هو الأفق الذي يمكن أن تسير فيه؟

قلنا أن البرجوازية المحلية نشأت بفعل التغلغل الرأسمالي الأوروبي، ولقد نشأت كمكمّل للدورة الاقتصادية التي أرادتها البرجوازية الاوروبية (والآن الأميركية)، حيث أرادت وسطاء محليين من أجل تسويق انتاج مصانعها، أو توفير المواد الأولية اللازمة لصناعتها، ولهذا كانت البرجوازية المحلية، غير صناعية، بل تجارية، أو عقارية، أو زراعية (جزئياً)، أو بنكية (مالية)، أي برجوازية تعمل في القطاعات الوسيطة والمكمّلة في الاقتصاد، التي تستهدف خدمة الانتاج الصناعي. وهي لذلك برجوازية تابعة، تخدم مصلحة الرأسمالية الاوروبية ـ الاميركية، ولا تسعى من أجل إعادة توظيف ثرواتها في إنشاء الصناعة، بل توظفها في التجارة، أو تراكمها في البنوك الامبريالية.

هنا نحن نقرر أن هذا هو شكلها، وبالتالي من غير المحتمل أن تستفيد من مراكمة ثرواتها (التراكم الأوّلي) في إنشاء الصناعة. أي أن هذا هو شكلها النهائي، شكل الوسيط التجاري والمالي، لسلع تنتجها برجوازية اخرى، وهي لذلك جزء من النظام الامبريالي العالمي، القائم على أساس المركز والأطراف، ومعنية ـ بالتالي ـ بأن تبقى كذلك، لأن مصلحتها في هذا. ولعل هذه المسألة توصلنا إلى استنتاج سريع، وهو أن التقدم مرتبط بنفيها، وهذا استنتاج صحيح، لكن لابدّ من توضيح أوسع لاشكالية البرجوازية ذاتها. خصوصاً أن اتجاهات مختلفة، تراهن على مثل هذا التطور، أو على تطور برجوازي مستقل، وإن كان على انقاض البرجوازية القائمة. وكأن المشكلة في طبيعة البرجوازية السائدة اليوم فقط، وليس في التطور البرجوازي ذاته، وبالتالي يكون الهدف إبدال برجوازية بأخرى، وهذا خيار من خيارات التقدم المتداولة. لكن هل هذا ممكن؟

إذن ما تحدثنا عنه هو البرجوازية السائدة، أي أننا تحدثنا عن الوضع العياني لها، لكن لماذا هي كذلك؟ ولعل الإجابة على هذا السؤال توضح ضمناً الإجابة على السؤال السابق، أي تحديد امكانيات التطور البرجوازي، ونقصد ـ حسب ما وضح مما سبق ـ التطور الصناعي أولاً. من أجل أن يؤسس بنية اقتصادية متوافقة معه (التجارة ـ البنوك ـ الزراعة)، وبنية ايديولوجية سياسية مطابقة. لذا لابدّ من الاشارة إلى ثلاث نقاط، وباختصار؛ انطلاقاً من الفرق في التطور التاريخي الذي تحقق خلال القرون الثلاث (1500 - 1800) الفاصلة بين بدء تقدم البرجوازية، وبداية الاستعمار. والنقاط الثلاث هي

التالية:

أ ـ من الضروري ملاحظة أن المتقدم هزم المتخلف، أي أن أوروبا الرأسمالية الصناعية، كانت قادرة على هزيمة المجتمعات الزراعية، حتى التي كانت ذات بأس مثل الامبراطورية الصينية، الامبراطورية العثمانية، والامبراطورية الروسية. أن التطور التقني الذي تحقق لأوروبا كان يفرض هذه النتيجة، ليس نتيجة قوة الجيوش (وهذه مسألة واضحة، حيث استخدم التقدم التقني في تأسيس جيوش حديثة متقدمة، وتمتلك أسلحة لم تكن المجتمعات الزراعية قد عرفتها) بل نتيجة قوة السلعة أيضاً، ونتيجة «قوّة المثال» الذي قدمته. لهذا ألحقت المجتمعات الزراعية بالمجتمعات الصناعية الحديثة، عن طريق الاستعمار.

ب ـ في هذا الاطار كانت القوة المتقدمة، قادرة على صياغة، المجتمعات المتخلفة. وفقاً لمصالحها. لقد استفادت من قوة السلعة، كما من قوة جيوشها، وبالتالي من استعمارها هذه المجتمعات، من أجل أن تعيد صياغة البنية الاقتصادية الاجتماعية وفقاً لما يطوّر من صناعاتها ويزيد في تراكم رأسمالها، لهذا منعت نشوء الصناعة، لأنها تنتج سلعاً منافسة، ولأنها تؤسس لبنية متناقضة معها، وقوّت من دور كبار ملّاك الأرض (في المرحلة السابقة للحرب العالمية الثانية)، ومن دور التجار والوسطاء. لقد كانت قادرة على صياغة هذه البنية، لأنها الأكثر تقدماً.

ج ـ إن مصلحة الرأسمالية الاوروبية ـ الاميركية، كانت تفرض منع تقدم البلدان المتخلفة، من خلال منعها إنشاء صناعتها، وبالتالي محاربتها كل المحاولات الهادفة إلى بناء الصناعة، وقدرتها على ذلك، لماذا؟ هذا ما يدخلنا في الإجابة على الأسئلة التي طرحناها سابقاً.

إذن، تبدو المشكلة في العجز عن التطور الصناعي. وإذا كانت السيطرة الاستعمارية عامل كبح، ومنع، فإن عوامل أخرى لها علاقة بطبيعة الاقتصاد الرأسمالي، لعبت دوراً أساسياً في هذا العجز، خصوصاً بعدما انتهى الاستعمار، الذي تشكّل على إثره نظام التبعية. فحينما نبحث في التقدم الصناعي البرجوازي، في بلد تابع، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار جملة قوانين تحكم النظام الرأسمالي، وهي من أساسيات الاقتصاد الرأسمالي ذاته.

فهناك **أولاً قانون السوق**، حيث أن السلعة لا تصبح سلعة إلا في السوق، وأي «تصنيع» يفترض البحث في السوق الذي يمكن أن يستوعب المنتوج. وفي السوق يصبح قانون «حرية المنافسة» هو الحكم، وفي إطاره تعتمد القدرة على المنافسة على المستوى التقني من جهة، والمنافسة في الأسعار من جهة اخرى، وهذه نابعة من القدرة على الاستفادة من عوامل مختلفة منها ضخامة المنتوج، أي القدرة على انتاج كميات كبيرة من ذات السلعة. إن هذا القانون هو الذي أكّد سيادة الصناعات الرأسمالية، وهزيمة تجاذب مختلفة في الأطراف.

وهناك ثانياً: **قانون التمركز الرأسمالي، الذي يفضي إلى الاحتكار**، حيث أن المنافسة تفترض انتصاره الأقوى والأكثر جدارة، وهزيمة الضعيف، وبالتالي تمركز وسائل الانتاج الرأسمالية بأيدٍ قليلة وكلما ازداد التمركز كلما تصاعد الاحتكار، وهزمت المشروعات الصغيرة، والجديدة. إن تشكّل الشركات العملاقة، واللتي يبلغ رأسمالها بضع مئات من مليارات الدولارات، والتمركز المالي حيث أصبحت بضع بنوك تتحكم بمصير العالم، إن كل ذلك يفرض هزيمة أية محاولة لبناء صناعة، ضمن إطار السوق الرأسمالي، وبالتالي ـ ودون استخدام القوّة ـ تنهار المشروعات الجديدة.

وهناك ثالثاً: **قانون الربح**، حيث يبدو ـ في هذا العصر ـ أن ربح التوزيع يفوق ربح الانتاج، ولا شك أن طبيعة النظام الرأسمالي الذي تشكّل

تفرض هذه المسألة، حيث أصبح من الممكن تدوير رأس المال ثلاث أو أربع مرات في العام، وهو ما لا يتحقق في التوظيف الرأسمالي في الصناعة.

في هذا الإطار يبدو النظام الامبريالي العالمي مستقراً، وفي داخله، يعاد انتاج المركز والأطراف، وفي الأطراف يعاد انتاج البرجوازية التابعة. وإذا أخذنا وضع الوطن العربي، ضمن هذا الاطار، نجد أن مساهمة الصناعة (التي هي صناعة تحويلية فقط) في الدخل الاجمالي تبلغ 10,5%، والزراعة 12%، بينما تبلغ مساهمة الخدمات 40,8 %، والصناعات الاستخراجية (النفط، الفوسفات. . .) 36,7%. في نفس الوقت الذي تبلغ فيه نسبة المبادلات التجارية 41%. (ويكون عادة الميزان التجاري خاسراً)، حيث كانت الواردات نسبة 1986 تبلغ 94,1 مليار دولار، بينما كانت تبلغ الصادرات 84,7 مليار دولار، منها 74,5 مليار من النفط وحده(1). ولا شك إن هذه البنية استقرت وأصبحت الرأسمالية المحلية ـ وليس الرأسمالية العالمية فقط ـ معنية بإعادة انتاجها ـ بمعنى أن البرجوازية التابعة السائدة معنية بتكريس هذه البنية، وهزيمة كل المحاولات الهادفة إلى تجاوزها، وهي هنا تلتقي مع الرأسمالية العالمية في رفض التطور الصناعي، ومنع تحققه.

ثم أن أية محاولة لتحقيق التطور الصناعي في الاطار الرأسمالي، تهزم بفعل القوانين الرأسمالية ذاتها، ليبدو هذا الأفق مسدوداً. هنا نؤكد على **عجز التقدم البرجوازي**، وبالتالي تكريس التخلف، وتكريس كل الركام الذي ورثناه من القرون الوسطى، خصوصاً في مجالات الأيديولوجيا والسياسة (ونقصد استمرار تغلغل الأيديولوجيا القديمة، وغياب الدولة المركزية، وغياب المجتمع المدني).

إذن، ليس من إمكانية لتحقيق التقدم البرجوازي، حيث أن الشكل السائد لها في الأطراف، هو الشكل الوحيد، الممكن، الذي تنتجه القوانين الرأسمالية، ذاتها. .

لذا يطرح التساؤل حول كيفية الخروج من الحلقة المفرغة هذه في مجتمع، وإن كان قد أصبح رأسمالياً، لا يزال دون تجاوز «القرون الوسطى» بعد. أي كيف يمكن أن يصبح مجتمعاً صناعياً حديثاً؟ وهذا السؤال يطرح سؤالاً آخر، هو: مَنْ من الطبقات القائمة معنية بتحقيق التقدم الصناعي؟

هنا نحن معنيون بتفحص اختيارات الطبقات الشعبية، البرجوازية الصغيرة، الفلاحين والعمال. لكن يمكن اختصار المسألة بالقول، أنه لا اختيارات البرجوازية الصغيرة، ولا اختيارات الفلاحين، تخرج عن نطاق التطور البرجوازي، أي التطور في نطاق قوانين الرأسمالية الأساسية (حق الملكية وقدسية هذا الحق، التعامل مع السوق العالمي، مراكمة الثروة الفردية. . .) وإن كانت تدخل بعض التقنيات التي تعتقد أنها قادرة على تجاوزها لمأزق عجز التطور الصناعي (والاقتصادي عموماً). ورغم أن ادخال الدولة في بناء الاقتصاد (رأسمالية الدولة) خطوة هامة، وكبيرة، لكنها تبدو عاجزة أيضاً في مواجهة النظام الامبريالي العالمي، ليس نتيجة الضغط الخارجي فقط، بل ـ أساساً ـ لأن مطامح «الارتقاء الطبقي» التي تسكن وعي هذه الفئات، ونزوعها الشره نحو حق التملك الخاص، وتقديسها هذا الحق، يوجد من التناقضات فيما بينها، ويخلق من التفكك والتفتت داخلها، ما يجعل المحاولة تفشل، لتعود البلد إلى أحضان النظام الامبريالي العالمي، ووفقاً لشروط هذا النظام، أي تجري اعادة انتاج البرجوازية التابعة.

إن كل تقدم في ظل سيادة الملكية الخاصة، يفضي إلى نفس النتيجة، أي إلى الفشل، فالملكية الخاصة

تولّد الرأسمال، الذي ينزع إلى التمركز، والذي يخضع - في هذا العصر - إلى قانون «التراكم على الصعيد العالمي»[2]، لهذا «يهرب» إلى قطاع التجارة - البنوك، أو يراكم في البنوك الأجنبية (كثروة = أموال غير موظفة). لهذا فمهما كانت «الضوابط» كبيرة في البداية، يولّد التراكم الرأسمالي نزوعاً لتكسيرها، ثم تحطيمها (سياسة الانفتاح الاقتصادي)، ويدفع للالتحام من جديد بالنظام الامبريالي العالمي. ولقد أوضحت التجربة العربية هذه المسألة بشكل كاف (مصر، الجزائر، سوريا، العراق، السودان)، وإن بمستويات مختلفة.

وبالتالي فإن طريقاً غير الطريق الرأسمالي (بمختلف أشكاله)، من الضروري أن يؤدي إلى الخروج من «الحلقة المفرغة» هذه، ما هو؟ هذا ما سوف نوضحه لاحقاً، لكن قبل ذلك لابدّ أن نشير إلى نتيجتين، يمكن أن نستخلصهما من تجربة التطور منذ قرن. **الأولى**: هي الحاجة إلى «فك الارتباط»[3] بالنظام الامبريالي العالمي، وبالتالي الخروج من دوامّة تأثيره، من أجل بناء صناعة محلية تكون أساس دخولنا العصر الحديث. هنا من الضروري إلغاء مفاعيل «قانون القيمة على الصعيد العالمي» حسب سمير أمين[4]، وإيجاد قانون قيمة خاص (محلي - أو «قومي»). إذن لا يتحقق التقدم إلا في الصراع ضد النظام الامبريالي العالمي، وفي السعي من أجل الاستقلال عنه، **النتيجة الثانية**: إن ضمان تحقيق التقدم الصناعي (وبالتالي الاقتصادي - الأيديولوجي الشامل) يفرض إلغاء سيادة الملكية الخاصة (وهذا لا يعني إلغاء الملكية الخاصة، فهذه إشكالية سوف يشار إليها لاحقاً(. وتكريس سيادة «ملكية» أخرى. ما هي؟

في هذا الإطار يطرح دور الطبقة العاملة، ودور الأيديولوجيا الماركسية معاً.

- 3 -

النقطة الحاسمة إذن، التي من الضروري أن تكون واضحة في هذا الوقت، هي أن الرأسمالية أصبحت السمة السائدة في الوطن العربي. فلقد تطورت البنى الاقتصادية، خلال السنوات المائة الماضية، بما سمح بفرض هذه الحقيقة، حيث تقلصت سيادة الاقتصاد الطبيعي، نتيجة تغلغل النقود، وانتشار السلعة، ونشأت في الوقت ذاته فئة من الذين يعملون في التجارة؛ (والذين يعملون في الصناعات الخفيفة). وفي العقارات والبنوك، ثم تغلغلت الرأسمالية في الزراعة. فأصبحت العلاقات الرأسمالية هي العلاقات السائدة، وأصبح الاقتصاد العربي اقتصاداً رأسمالياً.

هذه حقيقة، من الضروري التمسك بها، لأنها تشير إلى طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية السائدة.

لكن هذه حقيقة ناقصة، وناقصة ألى أبعد الحدود، لأن سيادة العلاقات الرأسمالية لم تتحقق نتيجة انتصار الثورة الديمقراطية، بل تحققت في إطار تكييف الوطن العربي مع مقتضيات النظام الامبريالي العالمي، والفرق كبير بين الحالتين، حيث سادت كل مظاهر الرأسمالية، وسادت علاقاتها، لكن مع افتقاد جوهر الرأسمالية ونقصد الصناعة، إن الصناعة هي مأثرة البرجوازية الأولى، وهي الأرضية التي تحقق من خلالها التراكم الرأسمالي الأساسي، إنها مجال انتاج فائض القيمة. إن افتقاد التطور الصناعي في الوطن العربي، نتيجة احتكارها من قبل المركز الامبريالي (الدول الرأسمالية القديمة - بريطانيا، فرنسا، المانيا، الولايات المتحدة، . . . واليابان)، وعمليات التكييف التي أجراها هذا المركز، اتسمت بتغلغل كل المظاهر التي تخدم نهب الوطن العربي، وتحقق للرأسمالية في المركز مصالحها. فنشأت الرأسمالية التجارية - العقارية - البنكية. وتأسست علاقاتها.

لهذا ساد نمط الـرأسـمالية التابعـة، الرأسـمالية التي تخدم مصلحة المركز الامبريالي، وتحقق في ثنايا ذلك مصالحها، أو التي غدت تتأسس مصالحها على خدمة مصلحة المركـز الامـبريـالي. لمـاذا؟ لأن تـطور الامبريالية، وتحوّلها إلى نظام عالمي جعلا ربح التوزيع يفوق ربح الانتاج، أي جعلا التجارة والبنوك أكثر ربحية من الصناعة. وبهذا نزعت إلى قطاع التجارة ـ البنوك، وتخلت راضية عن الصناعة، وبالتالي أصبح هذا القطاع هو الذي يحقق التراكم الرأسمالي، ولهذا أيضاً أصبح الوطن العربي جزءاً تابعاً في إطار النظام الامبريالي العالمي.

هذه الواقعة فرضت سيادة الرأسمالية، وهي ذاتها التي نفت إمكانية تحقيق الثورة الديمقراطية، الثورة السياسية المعبّرة عن مصلحة برجوازية صناعية في الجوهر. ولهذه النتيجة تبعات على الصعيد السياسي، وفيما يتعلق بالتطور التاريخي للعرب (الانتقال من التفكك إلى الوحدة، وتأسيس الدولة القومية، سيادة العلمانية والديمقراطية، وأساساً سيادة الفكر الحديث بإحداثه قطيعة مع كل الفكر الاقطاعي السالف) وهذا مجال بحث آخر. لكن السؤال الذي أصبح يطرح (ولقد كان يطرح حتى قبل سيادة النمط الرأسمالي، حينما كان متشابكاً مع الإقطاع) يتقوم في اختيارات التطور الممكنة، من أجل «دخول عصر الحضارة»، أو التساوي مع الأمم البرجوازية الحديثة؟ ما هي اختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي الممكنة من أجل تحقيق ذلك؟

أتعزيز للرأسمالية؟

أي هل هي السعي من أجل بناء الصناعة في إطار العلاقات الرأسمالية القائمة (التي تسمى طفيلية)، وبالتالي تعزيز الرأسمالية المنتجة؟

في هذا المجال تصور (ماركسي) مطروح، ينطلق من فكرة «التراكم البدائي»، حيث يطالب بملاحظة الفارق الزمني، بين مراحل تطور البرجوازية الأولى، ومرحلتها الحاضرة، ويعتقد أن «التراكم البدائي» هذا المتولّد من التجارة (على نمط المرحلة المركنتلية في أوروبا)، سوف يؤدي إلى تحقيق «الثورة الصناعية»، وما المسألة سوى مسألة وقت. وبالتالي لا يدخلنا هذا التصور في جبرية «المراحل الخمس»، أي جبرية المرور بالمرحلة الرأسمالية كخطوة سابقة لتحقيق الاشتراكية، فقط، بل يدخلنا في جبرية طريق تطور الرأسمالية الاوروبية بأدق تفاصيلها. إنه ينطلق من تكرارية الزمن، التكرارية الدائرية للزمن، دون ملاحظة التطور العالمي في كل مرحلة، ولهذا فهو يطرح المسألة مقلوبة، دون أن يلاحظ أن علاقات التوزيع سبقت علاقات الانتاج، وهذا لم يحدث في اوروبا، وإن كانت علاقات التوزيع أصبحت ذات أهمية في مرحلة من المراحل، لكن كانت تنمو الحرف قبلها وخلالها، هذه الحرف التي كانت أساس التطور اللاحق.

إذن، نقف مرّة أخرى أمام إمكانية نمو الحرف، أي إمكانية التطور الصناعي، لنطرح التساؤل: هل إن هذه الامكانية مرتبطة بالظروف المحلية فقط، أم إنها منحكمة لظروف سيطرة النظام الامبريالي العالمي؟ قلنا ان تطور الرأسمالية، بالسمات التي انتشرت فيها، جاء نتيجة الدور الذي لعبه النظام الامبريالي العالمي، وبالتالي نحن نقرّ بعبء هذا النظام، ونؤكد جبروته، غير النابع من القوة العسكرية فقط، ولا حتى من القدرة على المنافسة الاقتصادية فحسب، بل ـ وكما أشرنا ـ إنه أوجد مفاعيل اقتصاد ـ في الأطراف ـ تجعل الرأسمال ينزع إلى العمل في القطاع التجاري ـ البنكي، ولهذا ينجذب التراكم الرأسمالي المتحقق محلياً (أو الثروة المكتنزة) إلى السوق الرأسمالي، هارباً من التوظيف في الصناعة. هنا لا تميل عملية «التراكم البدائي» إلى أن توظف في الانتاج، في الصناعة، مما يسقط امكانية تحقيق التطور الصناعي كعملية تطور متكاملة (وإن كان الرأسمال الأجنبي ـ الشركات متعددة الجنسيات ـ

يوظف في بعض المشروعات الصناعية، المفيدة فقط للمركز الامبريالي) لا كمشاريع معزولة، متناثرة، غير محتملة الاستمرار.

لقد تغلغلت الرأسمالية في الوطن العربي، من خلال الاشكال المكملة لنشوء الصناعة. لأن عصر سيادة النظام الامبريالي العالمي لا يسمح بسوى ذلك، وأي «حلم» بتحقيق علاقات رأسمالية غير تلك السائدة، لن يكون سوى وهم، لكنه وهم ضار بالحركة الجماهيرية لأنه يوجهها إلى أهداف مستحيلة التحقيق، وبالتالي يزرع الأوهام في صفوفها.

إذن لقد سادت الرأسمالية، بشكلها الوحيد الممكن في هذا العصر. وهذا لا يعني أن الاشتراكية هي الخيار البديل، إن طرح الاشتراكية، في هذه الحالة، كبديل وهم آخر، حيث لا يمكن أن تتحقق الاشتراكية في مجتمع يفتقد وسيلة الانتاج الأساسية، الممكن بها وحدها تحقيق الاشتراكية، ونقصد الصناعة. إن غياب الصناعة، وبالتالي جملة المسائل المرتبطة بها، والتي يترافق وجود الصناعة بوجودها (سواء على صعيد البنية الاقتصادية الاجتماعية، أو على صعيد البنية الايديولوجية السياسية) يمنع تحقيق الاشتراكية، لأنها تحتاج إلى وسائل انتاج متطورة، كأرضية لتحقيق سيادة الطبقة التي لا تملك سوى قوة عملها، وتحقيق الرفاه لها.

إن واقعة سيادة العلاقات الرأسمالية أسست لانتشار فكرة «راهنية الثورة الاشتراكية» لدى اتجاهين في الماركسية، يبدوان متناقضين، لكنهما ينتميان إلى البرجوازية الصغيرة: الأول: اتجاه اشتراكي طوباوي، يقرّ براهنية الثورة الاشتراكية، لكن بدون قيادة الطبقة العاملة، بل في إطار تحالف شعبي واسع، وهو أيضاً لا يقرّ بسيادة الماركسية كطريقة في التحليل والدراسة والبحث، بل كاتجاه فكري، في إطار تجمع يضمّ اتجاهات مختلفة. ولهذا أسميناه اتجاهاً اشتراكياً طوباوياً، لكن الفكرة الجوهرية في منظومة هذا الاتجاه، هي التطور الصناعي، لهذا يمكن أن نقول أنه اتجاه يدعو إلى تحقيق «الثورة البرجوازية»، لكن بثوب اشتراكي قشيب. والأمر الذي يدفعه إلى ذلك هو سيادة العلاقات الرأسمالية بالذات لكن دون أن ينجح في ذلك أيضاً، والثاني: اتجاه طفولي يدعو إلى «ثورة اشتراكية بروليتارية» بقيادة «ماركسية لينينية»، و«حزب بروليتاري». إنها اشتراكية إعادة انتاج التخلف، لأنها حينما تلغي الرأسمالية، تلغي الاقتصاد، لأنها من جهة تؤمم اقتصاداً وهمياً (التجارة - البنوك، التي يتراكم رأسمالها في الخارج) ومن جهة أخرى تلغي الملكيات الصغيرة فتحرّض الأغلبية ضد «السلطة الاشتراكية». ومن هنا تتبع وهميتها. هذا إذا افترضنا امكانيات نجاحها، وهي محدودة بالفعل، لأن هذا التصور، في الوقت الذي يستقطب بعض الفئات الطفولية (المتمردة، الناقمة) يحرّض فئات شعبية واسعة، بشكل مسبق ضده، فهو تصور سابق لإمكانيات البنية الواقعية.

إن الخطوة الأساسية في الاشتراكية هي السيطرة على وسائل الانتاج، والرأسمالية التابعة تفتقد وسائل الانتاج، لذا من الضروري السعي من أجل «ردم الهوّة». أي إنجاز الثورة الديمقراطية التي لم تعد تعني تحقيق الأهداف السياسية المطابقة لمصلحة طبقة برجوازية فقط (الديمقراطية والعلمانية، الوحدة القومية...)، بل أنها غدت تعني أيضاً تأسيس وسائل الانتاج التي تسمح بتهيئة الظروف لدخول الوطن العربي «الحضارة». ونقصد على وجه التحديد الصناعة، ولا شك أن هذه مرتبطة بتلك، أو تلك مرتبطة بهذه، ولقد كان نشوء الصناعة هو الدافع الذي جعل البرجوازية تحقق الثورة الديمقراطية بمعناها السياسي. ولقد أشرنا أن البرجوازية العربية تكوّنت على الضد من هذه الثورة، لقد انجدلت حول المركز الامبريالي، وتكيفت مع مصالحه، بما فيها المصلحة السياسية وما ساعدها على ذلك أنها برجوازية غير

منتجة، الأمر الذي لا يجعلها تشعر بالحاجة إلى السوق القومي، وإلى تصفية بقايا القرون الوسطى، بل أنها تتعايش مع التجزئة، وتسعى من أجل تحويل «أقطارها» إلى أمم مستقلة، كما تسعى إلى إعادة انتاج الأيديولوجيا القديمة، مكيفّة مع مصالحها الراهنة.

وبالتالي نسأل: هل من إمكانية لحلول وسط؟

إن التفكير بهذا التساؤل هو الذي كان يولّد الأوهام دائماً، لأنه كان يشير إلى دور البرجوازية الصغيرة، وبالتالي إلى كل الأوهام التي تحملها. ولقد أخذت الحلول الوسطية مداها خلال السنوات الأربعين السابقة، ولا شك أنها بدت واضحة النتائج، رغم أنه يمكن أن تتكرر بصيغة ممسوخة، ولعل الأوهام المطروحة راهناً تشير إلى هذه الامكانية. لكن هل يمكن أن تنجح؟ أي هل من الممكن أن تحقق التقدم الضروري؟ وبمعنى محدد: هل يمكنها أن تدخل الصناعة وأن تؤسس بنية صناعية؟

نشير بالنفي، ليس لأن التجربة الواقعية أشارت إلى ذلك فقط، حيث لعبت البرجوازية الصغيرة دورها، دون أن يتحقق التقدم الكافي لتحقيق الثورة الديمقراطية (وهذا يعني ضمناً أن تقدماً ما قد تحقق)، بل لأن التجربة الواقعية أبرزت إشكالية التطور من هذا النمط، حيث يترافق الضغط الخارجي لمنع (إيقاف، انهاء) التطور الصناعي المحلي، مع عجز في «تماسك» البنية الداخلية نابع من غياب «التماسك» لدى البرجوازية الصغيرة ذاتها، لأنها ليست طبقة بالأساس (وان أطلقنا عليها هذا التعبير) بل مجموعة فئات ينتظمها اتفاقها الشكلي على كونها في الوسط بين البرجوازية (الذين يملكون) والفقراء (الذين لا يملكون) وكذلك مطمحها الجارف إلى الملكية، إلى مراكمة الملكية، ولهذا فمجرّد ما حققت بعض التقدم، تَسارع تمايزها، من خلال مراكمة الثروة لدى أقلية متنفذة، ونزوعها إلى النشاط التجاري، ذو الربحية الأوفر، وبالتالي التخلي عن كل «مشروع التقدم»، لتبدو مرحلتها عبارة عن مرحلة انتقال من التبعية إلى التبعية ذاتها.

إذن، ما هي اختيارات التطور الممكنة؟

كيف يمكن أن تتحقق الثورة الديمقراطية؟

أي كيف يمكن أن يتحقق «ردم الهوّة» هذا؟ أي أن يتحقق التطور الاقتصادي (الصناعة)، والأيديولوجي - السياسي (العلمنة، الديمقراطية، الوحدة القومية...)، بما يهيىء الظروف من أجل الانتقال إلى الاشتراكية؟

لقد كانت هذه المهمة مهمة برجوازية، لأنها كانت تناسب ظروفها، وتحقق مصالحها. لكنها الآن لا تناسب ظروفها، ولا تحقق مصالحها. ولأن البرجوازية الصغيرة عاجزة عن ذلك أيضاً، **ولأن المشكلات الواقعية لا تنتفي إذا لم تحلّ واقعياً**، كانت مهمة «ردم الهوّة» مهمة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، مهمة الماركسية العربية بالذات. وأي تصور لا ينطلق من هذه الحقيقة، لن يفعل سوى الضياع في الوهم، ونشر تصورات إصلاحية مسالمة لا تفعل سوى تشتيت النشاط الجماهيري، وعزل الماركسية (وبالتالي الماركسيين) عن هذا النشاط، لتتكرس العفوية في النشاط الجماهيري هذا، ويضيع في نفق مظلم.

إن مهمة الماركسية اليوم هي أن تلعب هذا الدور، وبالتالي أن تصبح ثورية. ومن مهمتها أيضاً أن تهزم كل وهم حول طريق للتطور غير هذا الطريق. لكن قبل البحث في الامكانيات الواقعية لهذا الطريق، لابدّ من البحث في الاشكالية التي جعلت اتجاهات ماركسية عديدة، تغذي الحلم حول التطور البرجوازي، وتعتبر أن خيار الماركسية، خيار مستقبلي بعيد الاحتمال.

- 4 -

كانت الماركسية وليدة أوروبا الرأسمالية، لهذا

دعت إلى تجاوز الرأسمالية من أجل تحقيق الاشتراكية، واعتبرت أن الطبقة العاملة، التي يفرض التمركز الرأسمالي، والسياسات التي تتبعها الرأسمالية. أنها تنزع لأن تصبح أغلبية في المجتمع، هي المعنية بتحقيق هذه المهمة. كما ان الماركسية، بالتالي، عالجت مشكلات مجتمع رأسمالي متقدم، ولم تتطرق، إلا لماماً، إلى وضع الأمم التي لم تكن قد دخلت العصر الرأسمالي. هذه الواقعة أسست لوجود جملة تصورات حول التطور، والطبقة العاملة، والاشتراكية. وجود «نظام خاص» لمراحل التاريخ، وأهداف محددة، أصبحت كبنية أيديولوجية «متماسكة»، وصالحة لأن تكون «مثالاً» يحتذى، وصيغة قابلة للتطبيق. وقوانين مطلقة الصحة. إذن لقد تجرّد التاريخ في بضع نصوص.

لكن ليس كل أمم الأرض. كانت قد غدت رأسمالية، وبالتالي عاشت هذه الأمم إشكالية كبيرة، تتعلق بتقدمها في إطار سيطرة الرأسمالية الأم. أي الرأسمالية الأوروبية (ثم الأميركية). لقد وجدت هوّة بين الأمم الرأسمالية وبقية الأمم، وأصبح حلم التقدم، حلماً عاماً لدى شعوب هذه الأمم المتخلفة. كما أصبحت أوروبا هي المثال، هي « الصيغه المستقبلية» لتلك الأمم، لذا أصبح التساؤل حول كيف يمكن أن تتقدم، أن تصبح أمماً حديثة كأوروبا، تساؤلاً عاماً.

لكن الرأسمالية الأوروبية (ثم الأميركية) سيطرت على هذه الأمم، وأصبحت عائقاً أمام تقدمها، لقد منعت هذه الأمم من أن تتماثل معها، وفرضت عليها أنماطاً من البنى، تكرّس تخلفها. هنا نشأ الشعور حول عبء التقدم، إرهاقه. وربما استحالته. لكن ظل الهاجس ذاته، هاجس «اوروبا المثال»، قابعاً في أعماق العقل، وربما قبع ككابوس، لكنه في كل الأحوال، الهاجس الدائم، هاجس أن ندخل «الحضارة».

ورغم أن انتصار ثورة اكتوبر، قد أضاف حلماً جديداً. مثالاً جديداً يمكن أن يتبّع، ورغم أن هذه الحادثة هي التي أسهمت في انتشار الماركسية في الوطن العربي، فقد ظل التصور «النظري» المرسوم مسبقاً حول التطور، والقائم على جبرية المراحل الخمس (مشاع، رق، اقطاع، رأسمالية، ثم الاشتراكية)، ظل قابعاً في أعماق «العقل الماركسي» العربي، وظل هاجس الدخول في «الحضارة» هو الهاجس، هو الحلم، لكن عن طريق المثال الرأسمالي. لكن تمظهرات هذا المثال لا تبدو بنفس الصياغات، إنها تتغطى أحياناً بصياغات «اشتراكية» كيف؟

يمكن القول أن عبء السيطرة الامبريالية، والشعور بالعجز عن التقدم، في نفس الوقت الذي يبدو فيه التقدم حاجة، يؤدي إلى نشوء ظاهرتين، في صلب «الفكر الماركسي»:

الظاهرة الأولى: هي الدعوة إلى دعم البرجوازية المحلية، «التحالف معها» من أجل أن تحقق التقدم، من منطلق أن التقدم لا يتحقق إلا وفق «المثال الاوروبي»، لهذا فإن التطور الصناعي، ونشوء الرأسمالية، من مهمة البرجوازية. أما الماركسيون فإن مهمتهم «ترشيد» سياسات البرجوازية، من أجل أن تحقق مصالحها بشكل أفضل. لهذا يجري «اللهث وراء التحالف مع الأحزاب البرجوازية في السلطة والمعارضة». كما يجري تقسيم البرجوازية ذاتها «إلى طفيلية ومنتجة»[5]. وتتصاعد نغمة الحديث (التعبئة والتحريض، والنشاط العملي) عن «الوفاق الطبقي والمصالحة الطبقية»[6]. وبالتالي يتحوّل الحزب إلى حزب للاصلاح الاجتماعي «يقنع بفتات الاصلاحات الجزئية ويراهن على ترشيد النظام الرأسمالي الحاكم ويركز نضاله من أجل ترقيع سياسات هذا النظام»[7].

في هذه الحالة يجري «الاختلاف» مع البرجوازية، في إطار التمسك بدورها القيادي، والتمسك

بسلطتها، وتكون مهمة «الاختلاف» هي تقديم الأفكار «النقدية» التي يعتقد الماركسيون أنها تسهم في إخراج البرجوازية الحاكمة من مأزقها. من خلال طرح «برنامج» بسيط، وأفكار «عقلانية»، مثل «التخلص من الفساد، معقولية الأرباح الرأسمالية دون شطط، تحسين أوضاع العمال»[8]. هنا يحاول الماركسيون لعب دور المساعد للبرجوازية على أمل أن يتحقق «المثال الرأسمالي». أن يسود النمط الرأسمالي، وتتحوّل الطبقة العاملة إلى أغلبية، لكي يكون ممكناً تحقيق الاشتراكية!! في نفس الوقت، الذي يتطور فيه البناء الحضاري للمجتمع (على الطريقة الاوروبية)، وتترسخ الديمقراطية، و... الخ!!

إذن، يلعب الماركسيون، في هذه الحالة، دور تحقيق «الثورة الديمقراطية البرجوازية» لمصلحة البرجوازية. وفي هذه الحالة لا يكونون سوى «برجوازيين»، وإن كانت الماركسية «مرشدهم» في العمل.

لكن، السؤال الهام هنا: هل يمكن تحقيق ذلك؟ هل من الممكن أن نتطور صناعياً في ظل دور البرجوازية «الريادي»؟ وبالتالي هل من الممكن تحقيق «الثورة الديمقراطية البرجوازية»؟ إنه وهم، يجرّ بعض الماركسيين جماهير العمال والفلاحين، والجماهير الشعبية عموماً. إليه، وبالتالي لا تستفيد سوى الطبقات الحاكمة.

الظاهرة الثانية: إن عبء التقدم في ظل السيطرة الامبريالية، يدفع بعض الفئات البرجوازية (الوسطى والصغيرة) إلى طرح «صيغة اشتراكية» كتجاوز فكروي لمشكلة عجز التقدم البرجوازي، بمعنى أنها تدعو إلى تحقيق الاشتراكية، عن طريق دور الدولة الاقتصادي.

ولا شك أن بعض الماركسيين يتلقف هذه «الظاهرة»، من أجل أن يعيد صياغة نفس الحلم (حلم التقدم البرجوازي)، لكن هذه المرّة في إهاب «اشتراكي». لهذا يشير د. اسماعيل صبري عبد الله إلى «أن القوى التقدمية التي تناضل بنوع ما من الاشتراكية قوى كبيرة، وهذه القوى ليست كلها طالعة من الطبقة العاملة»[9]. ويكمل د. فؤاد مرسي المسألة بالإشارة إلى «طريق جديد للسير إلى الاشتراكية بغير القيادة المباشرة للطبقة العاملة وأحزابها وأيديولوجيتها»، لهذا من الضروري أن «تتعانق تيارات اشتراكية عديدة من علمية وغير علمية»[10]، أو كما يسميها الاستاذ سعد زهران «توحيد فكر وإرادة القوى الوطنية ذات التوجه الاشتراكي»[11]. أي هي فكرة التجمع بالذات «على أساس أنه يجمع أناساً من مدارس فكرية مختلفة»[12].

لكن هذ تحقق هذه الصيغة الاشتراكية؟

هذا يدخلنا في البحث عن الفرق بين الماركسية والاشتراكية، كتيارين فكريين، وعن ماذا تعبّر التيارات الاشتراكية السابقة للماركسية، واللاحقة لها.

لا شك في أن الاشتراكية، ليست حكراً على الماركسية، بل ان الماركسية أعطتها طابعاً علمياً، وربطتها بالطبقة التي لا تملك شيئاً سوى قوة عملها، بالطبقة العاملة، وهذا يعني ان «الحلم الاشتراكي» يمكن أن يتولد ـ في ظروف معينة ـ لدى طبقات أخرى. لكن ما هو جوهر هذا الحلم، إن لم يولد النزوع الطوباوي إلى المساواة في الملكية، لدى الفلاحين، حلماً بالاشتراكية، التي هي اشتراكية طوباوية في التحليل الأخير، ما دامت الملكية هي أساس انقسام المجتمع إلى طبقات، وحيث أنها تعيد توليد تراكم الثورة وإن لم يولّد النزوع الواقعي إلى تحقيق التطوير الصناعي، والتمسك بالصناعية، أمام غول الرأسمال التجاري والمالي، لدى فئات مثقفة، حلماً بالاشتراكية، هي اشتراكية أتباع سان سيمون، أو يولّد النزوع «الأخلاقي»، النابع من الاشمئزاز من الدرك الذي وصله العمال، حلماً اشتراكياً لدى فئات رأسمالية؟ لقد أبان التاريخ كل هذه التيارات، وكان

ماركس أوّل من أوضح افتراق الماركسية عنها (البيان الشيوعي، الفقرة 3)[13]، كما أشار لينين إلى النزوع الاشتراكي لدى الفلاحين[14].

لكن ما هو جوهر هذاالنزوع؟ أو بشكل أدق إلى أين يمكن أن يؤول هذا النزوع؟ إلى الرأسمالية بالتأكيد. ولقد أوضحت تجربة «الاشتراكية العربية» أو «اشتراكية العالم الثالث»، أوضحت هذه النتيجة، لكن ليس إلى رأسمالية «الحلم الأوروبي»، بل إلى الرأسمالية التابعة.

في هذا الإطار، تؤدي الظاهرتان إلى نفس النتيجة، وإن كان اختلف الاهاب، وتزينت الأفكار في الظاهرة الثانية، بزي قشيب، هو الحلم الاشتراكي. وبالتالي نعود إلى التساؤل: هل يمكن أن يتحقق التقدم الرأسمالي، حتى في صيغته «الاشتراكية»؟ لقد أوضحت التجربة أن لا إمكانية لذلك، ولا شك أن فهم طبيعة الظرف الدولي الراهن، ومعنى تشكل النظام الامبريالي العالمي، وتأسيس نظام التبعية، توضح هذه النتيجة. لكن ما يمكن قوله هنا أن بعض الماركسيين (وهم اتجاه كبير على كل حال) يتخلى عن الدور الذي يتطلبه اعتناق الماركسية، وخصوصاً في مجتمع متأخر لم يحقق الثورة الديمقراطية بعد، لمصلحة البرجوازية، أو هو يقدِّم «خبراته» لكي يلوي عنق التاريخ، ويصنع معجزة تحقيق ثورة برجوازية، في عصر أصبحت فيه من مخلفات التاريخ، ليس لأنها تحققت بل لأن البرجوازية عاجزة عن تحقيقها، وغدت مهمة تحقيقها هي مهمة الماركسيين، العمال والفلاحين الفقراء العرب، ما دامت المشكلات الواقعية لا تنتفي إذا لم تحلّ واقعياً.

وبالتالي لا يفعل هؤلاء، سوى وضعنا في «فراغ»، طبعاً هذا على الصعيد «النظري»، لكن واقعياً فإنهم لا يفعلون سوى إقناعنا بقبول الاستغلال (مع تحسينه وعقلنته) والاضطهاد (مع تحسين شروطه)، وقبول البنية الرأسمالية القائمة (مع تعديل بعض جوانب الخلل فيها، مثل محاربة الفساد). إن هذه السياسة لا تفعل سوى تكريس الطبقة المستغلة ـ الحاكمة، التي لا يضيرها النقد، أو التنبيه، بل إنها ـ وفي إطار سماحها ببعض الحريات ـ تسعى لكي تستفيد منه، بما يخدم مصالحها، ويعزز من سلطتها، كما أنها تستفيد منه، من أجل تعميم خط إصلاحي، «مطلبي» في الحركة السياسية، ولدى قطاعات من الجماهير، لأنه ضمانة انفصال الحركة السياسية عن الحركة الجماهيرية، وضمانة اقتناع فئات جماهيرية بالحل (السلمي ـ المطلبي).

وفي هذا الوضع لا يتحقق الحلم، حلم التقدم وفق «المثال الأوروبي»، بل يتكرس التخلف، حتى والعلاقات الرأسمالية تغزو كل البقاع ـ كما حدث في السنوات الماضية ـ لأنها علاقات غير قائمة على أساس محلي مكين، إن أساسها في المركز الامبريالي، إن عبء «الحلم البرجوازي» لا يفعل سوى تكريس التخلف، لأن إمكانيات التطور الصناعي ـ وهو أساس ـ أي تقدم رأسمالي مكين، غير متوافرة، في ظل سيطرة الشركات الاحتكارية الامبريالية، وفي ظل استمرار الأمم المتخلفة تابعة في إطار النظام الامبريالي العالمي.

هنا يصبح منطق «التصالح الطبقي» ضاراً إلى أبعد الحدود، ويكون القفز عن بلورة مشروع مناهض للطبقات المستغلة ـ الحاكمة، ابتعاداً عن الماركسية، عن جوهر الماركسية، وإن تغنطت بجملة تصورات وأفكار «ماركسية»، أو جرى الالتزام بـ «نصوص» قيلت في ظروف أخرى. أو حتى التمسك ببنية ايديولوجية تبدو «مطلقة الصحة». لقد تبلورت الماركسية، انطلاقاً من أنها ايديولوجيا الطبقة العاملة، التي تعينها في مفاقمة الصراع الطبقي من أجل الوصول إلى السلطة، من أجل إعطاء الصراع الطبقي الذي يتفاقم، عمقه الواعي، الذي يحقق نتقالاً نوعياً فيه، يسمح بانتصار الجماهير المضطهدة.

وبالتالي فانها تفقد قيمتها الجوهرية في حالة تخليها عن هذا الدور، بوقوفها فوق الطبقات، باتخاذها دور «المحايد»، لأنها لا تعود قادرة على بلورة وعي مطابق لمصلحة العمال والفلاحين الفقراء. وللجماهير الشعبية المسحوقة، التي تئن تحت وطأة الاضطهاد الطبقي، والتي تنزع - بحسها العفوي - إلى التحرر والانعتاق، لهذا نراها تهز أركان الأنظمة بين حين وآخر، مقرِّرة أن طريق الانتفاضة هو طريقها من أجل تحصيل حقوقها.

في هذه المرحلة، مرحلة تفاقم الصراع الطبقي، إنفجار الأزمات، وتفاقم النشاط الجماهيري، يكون اتباع طريق المناشدة، واختيار طريق النصح والترشيد، ويكون الخلط الأيديولوجي، أكثر ضرراً من أي مرحلة أخرى. وبالتالي ينطرح الاختيار الحاسم: مع الجماهير، أو في «الحياد»، مع نشاط الجماهير، ومع النضال من أجل تحقيق مصالحها، أو استجداء الحلول من الطبقة المستغِلة - الحاكمة (استجداء الديمقراطية، واستجداء تخفيف النهب وعقلنة الاستغلال، واستجداء دور ما لليسار). لأن تفاقم النشاط الجماهيري، سوف يفرض تغييراً ما، ليس بالضرورة «تقدمياً»، وبالتالي فإذا لم تكن الماركسية قادرة على أن تلعب الدور الحاسم في إيصال النشاط الجماهيري إلى منتهاه الطبيعي، أي إلى الانتصار، تفكك وتفاقمت المشكلات، وأعيد انتاج البنية الرأسمالية التابعة من جديد.

إن تحقيق الحلم، حلم التقدم، لم يعد مرتبطاً بـ«الطريق التقليدي»، أي باتباع الطريق الاوروبي، والتمسك بحتمية «المراحل الخمس»، لأن الرأسمالية في المركز أجهضت هذا الطريق، لقد أجهضته منذ زمن، وأصبح مرتبطاً بدور الماركسية، التي أصبح من أولى مهمات معتنقيها «ردم الهوة»، من خلال تحقيقهم الثورة الديمقراطية على الضد من النظام الامبريالي العالمي، وبالقطيعة معه كأساس لتحقيق الاشتراكية، وبالتالي نعود إلى نفس التساؤل: ما هي مقومات هذا الاختيار؟

- 5 -
الطبقة العاملة والماركسية

إذن هنا تتمحور مسألة التقدم. كيف يتحقق ذلك؟ خصوصاً أن الطبقة العاملة قليلة العدد نسبة إلى السكان (تبلغ ربع السكان في الوطن العربي تقريباً)، والعمال الصناعيون جزء محدود منها، وهي مختلطة الوعي، نتيجة تأثير التراث السلفي، من جهة، وجملة المفاهيم والأفكار التي تبثها البرجوازية التابعة من جهة أخرى. وهي كذلك تفتقد نقاباتها المدافعة عن مطالبها. وحزبها المعبر عنها سياسياً. لهذا تبدو ضعيفة وعاجزة عن تحقيق مشروع كبير، مثل مشروع التقدم الراهن، وهذا ما جعل بعض الاتجاهات الماركسية تقنع بدور مطلبي محدود، أملاً في أن يؤدي تقدّم البرجوازية وانتشار الصناعة إلى توسُّع الطبقة العاملة، وتحوّلها إلى أغلبية في المجتمع. وكما أوضحنا سابقاً تبدو هذه المراهنة وهماً كبيراً، لأن البرجوازية لا يمكنها تطوير الصناعة، لذا من الضروري أن نناقش المسألة في إطار الوضع القائم راهناً، وإسقاط «الحلم - الوهم» بإمكانية تشكّل طبقة عاملة وفق المقاييس المكتوبة في بعض الكتابات الماركسية.

فهل هذا ممكن؟

لاشك أن الاشتراكية كنظام اقتصادي اجتماعي، وفكري سياسي، هي بديل الرأسمالية، هكذا جاءت، وهذا هو الدور الذي تعمل على أن تلعبه، انطلاقاً من أن الماركسية هي أداة التحليل التي تقدّم الوعي المطابق لطبقة عاملة، تسحقها الرأسمالية وتسعى للتحرر منها، بقلب سلطتها، وبناء الاشتراكية. وبالتالي، حتى في البلدان التابعة، تبدو هذه ممكنة. إنها البديل المجرّد، وليس البديل

الواقعي، لأن الظروف الواقعية التي تسمح بتحققها، غير متوافرة (ونقصد المجتمع الصناعي، طبقة عاملة قوية، تقدّم فكري وسياسي) وبالتالي يصبح السؤال كيف يمكنها أن تكون البديل الواقعي أيضاً؟ خصوصاً ان التقدم، وكما أشرنا سابقاً مرتبط بسيادة ملكية غير الملكية الخاصة، وهي عادة ملكية الدولة (رأسمالية الدولة)؟

إن التأكيد على أن اختيار الطبقة العاملة هو الخيار الوحيد الممكن، نابع من الظروف الواقعية ذاتها، وليس من التصور المجرّد. كيف؟ هذا ما يحتاج إلى توضيح، لكن دون الانطلاق من تصورات جاهزة، تحدد التاريخ والتطور. في هذا الاطار يمكن التأكيد على أن الظروف الواقعية ليست باردة (جافّة) كمثل جملة التصورات التي يمكن أن نصفها بها، بل أنها ملتهبة، لأن السيطرة الامبريالية، وسيادة نمط الرأسمالية التابعة، اللذين يؤديان إلى نهب الجماهير الشعبية، يفرضان تزايد الاضطهاد الطبقي، واتساع النقمة الشعبية، التي تفرض نشاطاً ثورياً. ولعل حديث ماركس عن الدور الذي تقوم به البرجوازية في سحق الطبقة العاملة، وافقارها إلى حدّ الاملاق، وحالة الإفقار المطلق التي تفرضها، تجد مفاعيلها اليوم في الأطراف تحديداً. ان سيطرة البرجوازية الاروبية (ثم الاميركية) على البلدان المتخلفة، سمحت بتجاوز حالة الافقار للطبقة العاملة الأوروبية، ونقلها إلى شعوب الأمم التابعة. وإذا كانت الجماهير الشعبية كلها تتعرض لهذه الحالة، فأنها مضاعفة لدى الطبقة العاملة ولدى الفلاحين الفقراء، مما يؤهلها لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية، وأكثر تأثيراً. وما يساعدها على ذلك، أن امكانيات تأسيس وعي مطابق لمصالحها، انطلاقاً من المنهجية الماركسية، امكانيات كبيرة، ويكون ممكناً تنظيمها، وتنظيم نشاطها وفاعلياتها.

هنا، يمكن بلورة الوعي المطابق لمصلحة الطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، وهذه مسألة هامة في تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه، والذي يجعلها قادرة على أن تكون أكثر فاعلية في الصراع الطبقي، وفي توحيد كتلة الجماهير الشعبية، وتأسيس التحالف الطبقي، الذي يصبح قوّة هامة كبيرة، يساعد على ذلك أن الهدف ليس تحقيق الثورة الاشتراكية، بل تحقيق الثورة الديمقراطية، مقدمة الثورة الاشتراكية. فإذا كانت الجماهير الشعبية تتوحد حول أهداف محددة على الصعيد السياسي (الاستقلال وإنهاء الاحتلال والتبعية، التوحيد القومي) فإنها تتوحد أيضاً حول أهداف محددة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، حيث يكون الهدف بناء نمط «مركّب»، أو حسب التعبيرات الماركسية، إقامة تشكيلة اقتصادية اجتماعية (وليس نمط، حيث يكون النمط مهيمناً في إطار تشكيله)، تحوي أنماطاً اقتصادية مختلفة (النمط الصناعي الصغير، النمط الزراعي الصغير، الرأسمالية الخاصة، رأسمالية الدولة)، وإن يكن في إطار هيمنة دور الدولة الاقتصادي، وفي ظل دور أساسي وفاعل لحزب الطبقة العاملة.

إذن يمكن القول أن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، يمكن أن يكون لها دور أساسي من خلال القدرة على التلاحم والتنظيم لكتلة تمثل ربع السكان، وفي إطار رؤية واعية للظروف الواقعية، ولمصلحة هؤلاء، ومصلحة الأمة بمجملها، وفي ظل القدرة على تشكيل تحالف طبقي واسع، (وبالتالي يمكن الحديث عن تحالف سياسي أيضاً)، في مرحلة تتزايد عملية «تكديح» وإملاق فئات واسعة من الجماهير الشعبية. وهذا هو طريق كسر «الحلقة المفرغة» التي رسمها النظام الامبريالي العالمي، لهذا يصبح طريق التقدّم، منوطاً بشكل أساسي بالطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، وبالماركسية كمنهجية في البحث والدراسة والتحليل، وبالتالي كمنهجية في تأسيس الأيديولوجيا المطابقة لمصلحة هؤلاء.

لكن لاشك أن التجربة الاشتراكية أوضحت مشكلات، كادت تسقط المثال الذي كان يوماً مطمح كل الشعوب المضطهدة، ولا شك أيضاً أن توصيفنا السابق يساعد على فهم هذه المشكلات، وتفهُّم ظروفها الواقعية، حيث أن نمطاً مركباً، ويعاني من نقص في التطور الصناعي، وبالتالي سيادة أنماط ريفية، وبصناعية حرفية صغيرة، وفي ظل مجتمع لم يتجاوز الوعي الريفي (الديني والاستبدادي)، أي لم يؤسس بعد المجتمع المدني (سيادة قيم العلمانية، الديمقراطية، المواطنة، القانون) إن نمطاً من هذا القبيل سوف ينتج مشكلات عويصة، ولا يسمح بالتقدم السريع نحو الاشتراكية، كما أنه قد يقود إلى انتكاسات وتراجعات. لكن المسألة الجوهرية التي يضيفها اختيار الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، هي إمكانية تحقيق التقدم الصناعي، الذي هو «حجر الزاوية» لكل تطور حديث. وتبقى كل التناقضات الاخرى، وكل الاختلالات، والانتكاسات، جزءاً من تجربة السير في طريق الاشتراكية، لكن ليست الاشتراكية المؤطرة في نصوص وتصورات، الاشتراكية المرسومة في الذهن، بل الاشتراكية الواقعية، التي تتقدم وسط ركام التخلف والتبعية ولعل التجارب الواقعية تسهم في فهم عملية التقدم هذه.

ما يمكن أن نقوله أخيراً، ان الحديث عن التقدم مرتبط بالدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة، وأية مراهنات على أدوار أخرى، ستبدو أنها خارج سياق حركة التقدم الواقعية.

الحواشي

(1) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام 1987.

(2) سمير أمين «**التراكم على الصعيد العالمي**» دار ابن خلدون طـ 2، 1978.

(3) سمير أمين «**ما بعد الرأسمالية**» مركز دراسات الوحدة العربية، طـ 1، 1988.

(4) سمير أمين «**قانون القيمة والمادية التاريخية**» دار الحداثة (بيروت، طـ 1، 1981. كذلك سمير أمين «**التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة**» دار الحقيقة، بيروت طـ 1، 1974.

(5) كراس «**النضال من أجل حزب شيوعي حقيقي ومستقل**» إصدار الكوادر الثورية في الحزب الشيوعي المصري (ص 10 - 12).

(6) نفس المصدر (ص 16).

(7) نفس المصدر ص 15.

(8) د. رفعت السعيد، «**عبيداً.. وليس أكثر**» جريدة الأهالي 1989/5/31.

(9) **جريدة القبس** 5 - 1989/4/16.

(10) د. **فؤاد مرسي، جريدة السفير** 1989/6/10.

(11) السفير 1898/6/12.

(12) د. اسماعيل صبري عبد الله، **جريدة القبس** 15 / 1989/4/16.

(13) ماركس، انجلز «**بيان الحزب الشيوعي**» دار التقدم ـ موسكو.

(14) لينين «**حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية**» دار التقدم ـ موسكو.